

Distr.: General
28 September 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٦٦ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وهو يتضمن معلومات مستكملة عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ تقديم تقريره المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/435).

٢ - وظلت ممثلي الخاصة لجورجيا، هايدي تاغليافيني، التي ترأست بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ترأس البعثة حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وخلفها في عملها جان آرنو، الذي تولى مباشرة مهامه في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وخلال الفترة الانتقالية، تولى رئاسة البعثة نائب ممثلي الخاص، إيفو بيتروف. وواصل كبير المراقبين العسكريين اللواء نياز محمد خان خطاك (باكستان) تقديم المساعدة إلى ممثلي الخاص ونائبه طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وبلغ قوام البعثة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ١٢١ مراقبا عسكريا و ١٢ من أفراد الشرطة المدنية (انظر المرفق).

ثانيا - العملية السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة بذل جهودها الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار، ومنع تصعيد التوترات، وتسهيل الحوار بين الجانبين الجورجي والأبخازي بشأن المجالات الموضوعية الثلاثة التي تم إقرارها في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في جنيف لفريق الأصدقاء برئاسة الأمم المتحدة (انظر S/2004/315، الفقرات ٥-٧)، واتفاقات سوشي المعقودة بين رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جورجيا (انظر S/2003/412، الفقرة ٥). وظل الهدف الرئيسي للحوار متمثلا في تعزيز الثقة بين الجانبين من خلال معالجة المسائل العملية موضع القلق، وبالتالي تيسير الدخول في مفاوضات مجدية بشأن التوصل إلى تسوية



سياسية شاملة للصراع، تأخذ في الاعتبار المبادئ الواردة في الورقة المعنونة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي"، ورسالة إحالتها (انظر S/2002/88، الفقرة ٣)، والأفكار الأخرى التي يطرحها الجانبان.

٤ - وإثر استئناف جلسات مجلس التنسيق في ١٥ أيار/مايو (انظر S/2006/435، الفقرة ٥)، ترأس نائب ممثلي الخاص، في ٣٠ حزيران/يونيه، الدورة الأولى المستأنفة للفريق العامل الأول المستأنف المعني بالمسائل الأمنية، التي عهد فيها الجانبان الجورجي والأبخازي إلى منسقيهما الإقليميين بإعداد خطة عمل لمكافحة الجريمة وبناء الثقة في منطقة الصراع. وفي ١١ تموز/يوليه، ترأس نائب ممثلي الخاص أيضا الدورة الأولى للفريق العامل الثاني المستأنف المعني بعودة المشردين داخليا واللاجئين. وفي الاجتماع تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بتأمين عودة كريمة للمشردين داخليا واللاجئين، وذلك، في المقام الأول، إلى مقاطعة غالي، وحددا معالم نهجيهما بشأن كيفية تحسين الوضع في المقاطعة. واتفق الجانبان على التوصية بمشاركة ممثليهما المخولين المعنيين بالمسائل التعليمية في الدورة المقبلة، ومواصلة المناقشات بشأن التحقق من العائدين في مقاطعة غالي. وعُقد الاجتماعان في ظل اعتراضات الجانب الأبخازي بشأن تشكيل الوفد الجورجي إلى مجلس التنسيق وفريقيه العاملين، أفضت إلى حدوث عدة تأخيرات قبل عقد الاجتماع.

٥ - وفي ١٨ تموز/يوليه، اتخذ برلمان جورجيا قرارا يدعو الحكومة إلى أن تبدأ في اتخاذ إجراءات تهدف إلى التعليق الفوري لعمليات حفظ السلام في جورجيا وأن تطلب الانسحاب الفوري لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي من أراضي جورجيا. وطلب القرار أيضا إلى الحكومة أن تبدأ على الفور في العمل على تغيير شكل عملية حفظ السلام ونشر قوات شرطة دولية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وأن تبلغ المجتمع الدولي بخطتها من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراعات. وجاء هذا القرار إثر قراراتين سابقتين (انظر S/2005/657، الفقرة ١٣ و S/2006/173، الفقرة ٩) يدعو إلى استبدال قوات حفظ السلام الحالية، لكنه لم يحدد موعدا نهائيا لتنفيذ ذلك. وأثار القرار ردود أفعال سلبية من الجانب الأبخازي الذي ذكر أن انسحاب قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة سيفضي إلى تصعيد التوترات، يستتبعه استئناف أعمال القتال. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، كررت أبخازيا الإعراب عن معارضتها القاطعة لإجراء أي تغيير في آليات التفاوض وحفظ السلام. وبحلول أوائل أيلول/سبتمبر، أصرت حكومة جورجيا على أنه لا يمكن إعطاء زخم جديد لعملية التسوية إلا من خلال إدخال تعديلات على آليات عملية السلام، تشمل، على وجه الخصوص توسيع نطاق المشاركة الدولية في قوة حفظ السلام. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، قدم الرئيس ساكاشفيلي مقترحات جورجيا بشأن حل الصراعات

الدائرة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، جورجيا. وتضمنت هذه المقترحات تجريد أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من السلاح، وإجراء حوار مباشر بين الطرفين وإنشاء وجود شرطة دولية، يتلوه توقيع تعهد شامل بشأن عدم استخدام القوة، وإعادة التأهيل الاقتصادي.

٦ - وقد ساءت العلاقات بين الجانبين الجورجي والأبخازي، عندما شُرع في ساعات الصباح الأولى من يوم ٢٥ تموز/يوليه في عملية خاصة واسعة النطاق في منطقة وادي كودوري العليا التي تخضع لجورجيا، بتوجيه من وزيرى الداخلية والدفاع في جورجيا، وكان الهدف المعلن من العملية هو استعادة القانون والنظام في المنطقة. وكانت الحكومة الجورجية قد بعثت بإشعار مسبق، ولكن دون تفاصيل، إلى الجانب الأبخازي، بشأن الاضطلاع بعملية وشيكة. وأعلن الجانب الأبخازي أن هذه العملية تمثل انتهاكا جسيما لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، تهدف إلى الاستيلاء على رأس جسر ذي أهمية استراتيجية من أجل زيادة تعزيز الوجود العسكري الجورجي. ووضعت أبخازيا قواتها في حالة استنفار قصوى، ونشرت وحدات عسكرية في منطقة تبعد قليلا عن الجزء الأدنى من وادي كودوري الخاضع لسيطرة أبخازيا، وهددت بالرد في حالة إغارة الجانب الجورجي على الجزء السفلي من الوادي. وأكدت حكومة جورجيا أن القوات المشاركة في العملية تتبع وزارة الداخلية، أو تتضمن أصولا عسكرية معارة إلى وزارة الداخلية، وأنها تقوم بهذه العملية لا باعتبارها عملية عسكرية ولكن عملية لإنفاذ القانون موجهة ضد مجموعة مسلحة محلية متمردة، وأن العملية لن يتسع نطاقها لتشمل الأراضي الخاضعة لسيطرة أبخازيا. بيد أن الشكوك استمرت إذ أن رئيس لجنة شؤون الدفاع والأمن التابعة لبرلمان جورجيا أدلى بتصريح علني مفاده أن العملية ستُفضي أيضا إلى السيطرة على "قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية..."، يمكن منها الوصول منه إلى سوخومي عن طريق الجو في خمسة دقائق فقط.

٧ - ونظرا لعدم قدرة البعثة على القيام بأنشطة الرصد في منطقة وادي كودوري العليا، التي توقفت منذ حادثة أخذ الرهائن التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لم تتمكن البعثة من التحقق من الوضع هناك. بيد أن البعثة، في محاولة منها لتأمين توفر درجة من الشفافية، قامت في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه، بإنشاء موقعي مراقبة مؤقتين على مقربة من نقطتي تفتيش تابعتين لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لرصد الحركة على مدار الساعة من وإلى منطقة وادي كودوري العليا. وعند كتابة هذا التقرير، كانت البعثة قد أصدرت ١٣ بلاغا بوقوع انتهاكات لاتفاق موسكو لسنة ١٩٩٤، إلى الجانب الجورجي، تتعلق بإدخال قوات ومركبات عسكرية وطائرات إلى المنطقة الأمنية، وعرقلة حرية تنقل أفراد

البعثة. وخلال نفس الفترة، أُصدر إشعاران بوقوع انتهاكين إلى الجانب الأبخازي بشأن عرقلة حرية تنقل أفراد البعثة (انظر الفقرة ١٩ أدناه).

٨ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، أعلن الرئيس ساكاشفيلي انتهاء العملية الخاصة ونقل حكومة جمهورية أبخازيا المستقلة ذاتيا القائمة في تبليسي، إلى منطقة وادي كودوري العليا، وهو قرار وصف بأنه خطوة مهمة أولى تجاه توسيع نطاق ولاية جورجيا في المنطقة. وأعلن أيضا عن الشروع في برنامج رئيسي لإصلاح الهياكل الأساسية وإعادة التأهيل الاجتماعي في منطقة منطقة الوادي الأعلى. وذكر الجانب الأبخازي، ردا على ذلك، أنه سيعارض، ولو باستخدام القوة، عملية النقل المذكورة. وأعلن أيضا أنه يتمتع بتأييد جمهوريات شمال القوقاز التابعة للاتحاد الروسي، بما في ذلك على هيئة متطوعين. ومن المهم، في هذا الصدد، الإشارة إلى أن إدخال تشكيلات من المتطوعين من وراء حدود أبخازيا، جورجيا، يُشكل إخلالا باتفاق موسكو لعام ١٩٩٤.

٩ - وطوال هذه الفترة المشوبة بالتوتر، كان نائب ممثلي الخاص على اتصال مستمر بالجانبين لتحاشي تصعيد الوضع. وتحقيقا لهذه الغاية، بذل محاولتين أثناء القيام بالعملية الخاصة، لعقد اجتماع استثنائي رباعي ولدورة مجلس التنسيق المقررة، ولكن دون جدوى. وقامت البعثة أيضا بتسهيل قيام منسق فريق الأصدقاء، ومقره في تبليسي، بزيارة إلى سوخومي. وقام المنسق، بعد اجتماعه مع السلطات الجورجية، بمقابلة الجانب الأبخازي وقائد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وحث فريق الأصدقاء الجانبين، في جملة أمور، على اتخاذ الخطوات اللازمة لتهئية الوضع، والسعي إلى بناء الثقة وتوفير الشفافية ومواصلة مفاوضاتهما في إطار الأشكال القائمة.

١٠ - وإثر إتمام العملية، أعلنت حكومة جورجيا استعدادها لأن تقدم، بدءا من ٢٠ آب/أغسطس، ضمانات أمنية لاستئناف أنشطة الرصد التي تقوم بها الأمم المتحدة في منطقة وادي كودوري العليا. وتحقيقا لتلك الغاية، ووفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن وبرتوكول ٢ نيسان/أبريل لعام ٢٠٠٢، الذي اتفق الجانبان بموجبه على قيام البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بدوريات مشتركة منتظمة في وادي كودوري (انظر S/2002/469، الفقرة ١١)، طلبت البعثة تقديم ضمانات أمنية لتسيير دورية مشتركة. وفي الوقت الذي قدمت فيه حكومة جورجيا إلى البعثة الضمانات الأمنية اللازمة، اعتبرت وجود قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة وادي كودوري العليا أمرا غير ملائم، لأنها ترى أن وادي كودوري لا يشكل جزءا من المنطقة الأمنية، بالإضافة إلى ما وصفته بوجود بقايا شعور عدائي في نفوس السكان المحليين تجاه قوة حفظ السلام التابعة

لرابطة الدول المستقلة، إثر العملية التي قامت بها تلك القوة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في تلك المنطقة (انظر S/2002/469، الفقرة ١٣). وأعلنت أبخازيا من جانبها أنه في حالة منع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة من القيام برصد منطقة وادي كودوري العليا، فإن جميع التحركات الدولية إلى وخلال منطقة وادي كودوري السفلى، سيتم وقفها. وتواصل البعثة القيام بمهامها مسترشدة بالاتفاقات المعقودة بين الطرفين وبقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، تؤكد البعثة أن إجراء تحقق مستقل من الوضع في وادي كودوري قد تأخر كثيرا، وتأمل في توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

١١ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، سهلت البعثة قيام ميراب أنتادزي بزيارة لسوخومي، وهو الذي خلف في ٢٤ تموز/يوليه جورجى خايندرافا، في منصب وزير الدولة لشؤون حل الصراعات، في جورجيا، وقام، تحت رعاية ممثلي الخاص، بإجراء اتصالاته المباشرة الأولى بهذه الصفة مع سيرغي شامبا وزير الخارجية الأبخازي بحكم الواقع.

١٢ - وقام أنطونيو غوتيريس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بزيارة جورجيا، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بما في ذلك مناطق سوخومي وغالي وزوغديدي. وقابل القيادات العليا في تبليسي وسوخومي، وشجعها على أن تعمل من أجل تخفيف معاناة السكان المحليين، المشردين منهم والعائدين على حد سواء. وأعرب مجددا عن ضرورة مبدأ الحق في العودة المأمونة والكرامة، وأكد على أنه لا يمكن التوصل إلى حل للصراع باستخدام القوة، وأكد أهمية تدابير بناء الثقة، لا سيما في مقاطعة غالي. وفي هذا السياق، أعرب مجددا عن الأمل في أن يتم في المستقبل القريب التغلب على العقبات التي تعترض عملية التحقق المقرر إجراؤها بشأن العائدين إلى مقاطعة غالي.

١٣ - وكما اقترح فريق الأصدقاء، الذي زار جورجيا في أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر S/2006/435، الفقرة ٧)، قامت بعثة لتقصي الحقائق تابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بزيارة تبليسي وسوخومي، ومقاطعتي غالي وزوغديدي، خلال الفترة من ١٠ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر، لاستعراض الوضع الأمني وأوضاع الجريمة في منطقة الصراع وتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز فعالية إنفاذ القانون والتعاون بين الجانبين. ويجري حاليا وضع تقرير بعثة التقييم في صيغته النهائية.

ثالثا - الأنشطة المتعلقة بالعمليات

١٤ - ظل الوضع في منطقة الصراع مستقرا حتى ٢٤ تموز/يوليه، ولكنه أصبح متوترا إثر العملية الخاصة التي قامت بها جورجيا في منطقة وادي كودوري العليا (انظر الفقرات ٦-٨

أعلاه). وعند كتابة هذا التقرير، ظل الوضع متقلبا. غير أن معدل الجريمة ظل منخفضا نسبيا في منطقة الصراع طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٥ - وإثر ورود التقارير الأولية عن قرب القيام بالعملية الجورجية الخاصة، في ليلة ٢٤ تموز/يوليه، أرسلت دورية خاصة تابعة للبعثة إلى نقطة تفتيش قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة الواقعة على الحدود الشمالية للمنطقة الأمنية، في الطريق المؤدي إلى وادي كودوري. ولاحظت هذه الدورية وجود مركبتين إنقاذ عسكريتين مصفحتين تابعتين لجورجيا، تقلان خمسة أفراد عسكريين في المنطقة الأمنية، وأصدرت تقريرا عن الانتهاك إلى الجانب الجورجي، لمخالفته اتفاق موسكو لسنة ١٩٩٤. وبعد بضع ساعات، في صبيحة يوم ٢٥ تموز/يوليه، لاحظت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تحرك قافلة عسكرية جورجية تتكون من نحو ٣٠ شاحنة وأربع سيارات جيب، و ١٨ مركبة رباعية الدفع، تقل أفرادا مسلحين، يقدر عددهم بين ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ فرد، في اتجاه منطقة وادي كودوري العليا. وفي ٢٦ تموز/يوليه، لاحظت البعثة وجود سبع طائرات هليكوبتر تابعة لجورجيا، بما فيها ثلاث طائرات هليكوبتر هجومية، في طريقها إلى وادي كودوري وأصدرت تقرير انتهاك آخر إلى الجانب الجورجي. وفي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه، أقامت البعثة موقعي مراقبة مؤقتين يعملان على مدار الساعة، لرصد التحركات من وإلى منطقة وادي كودوري العليا (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وتلا عملية انسحاب جزئية لاحقة حدوث تحركات في الاتجاهين، بما في ذلك تناوب الأفراد المسلحين. واعترف الجانب الجورجي بوجود أفراد تابعين لوزارة الداخلية في المنطقة، بالإضافة إلى عدد يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ مهندسا عسكريا يقومون بإصلاح الجسور. ويشكل وجود هؤلاء المهندسين العسكريين، بالإضافة إلى استخدام الأصول العسكرية، مخالفة لأحكام الفقرة ٢ (د) من اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ بشأن انسحاب القوات من وادي كودوري (انظر S/1994/583، المرفق الأول).

١٦ - وردا على العملية الجورجية، قام الجانب الأبخازي بنشر قوات شرق سوخومي، باتجاه منطقة وادي كودوري السفلى، وفي منطقة الصراع، بما في ذلك تحريك وحدات إضافية في منطقة الحد من الأسلحة، لاستعادة مواقع دفاعية على امتداد قناة غالي ودعم مواقعه في منطقة الصراع. بيد أن تلك الإجراءات التي اتخذت من جانب أبخازيا لا تشكل انتهاكا لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤.

١٧ - وظلت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في حالة استنفار قصوى طوال العملية، وواصلت رصد الوضع عن كثب وتبادل المعلومات مع البعثة. وشرعت في القيام بدوريات منتظمة إلى منطقة ما يسمى بالجسر المكسور، الذي يفصل المنطقتين العليا والسفلى

من وادي كودوري، حيث لاحظت وجود نقطة تفتيش جورجية جديدة في الجانب العلوي من الجسر. وأكد مراقبو البعثة وجود نقطة تفتيش جورجية على مسافة ٧٥ مترا تقريبا من الجسر المكسور. واحتج الجانب الجورجي على قيام قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بإطلاق النار، الذي تدعي أنه تم في اتجاه منطقة وادي كودوري العليا. ومنذ نشر مراقبيها في ٢٨ تموز/يوليه بالقرب من نقطة تفتيش تابعة لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، في المنطقة السفلى من الوادي، لاحظت البعثة أن قوات حفظ السلام التابعة للرابطة تمارس إطلاق أعيرة نارية حية في المنطقة، بما في ذلك بمدافع الهاون، ولكن ليس في اتجاه منطقة وادي كودوري العليا. بيد أن البعثة أوصت بضرورة تحاشي مثل هذه الممارسات في المستقبل.

١٨ - وبعد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمسائل الأمنية الذي عُقد في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (انظر S/2006/173، الفقرة ٣)، الذي تم بموجبه إنشاء آلية تنسيقية إقليمية لتحسين الاتصالات عبر خط وقف إطلاق النار، والتعاون في مجال مكافحة الإجرام بين الجانبين، أصبحت الاجتماعات الرباعية الأسبوعية آلية ذات درجة أكبر من الفاعلية، مفضية إلى بناء الثقة بين الجانبين. ويعود الفضل بشكل كبير في حدوث انخفاض ملحوظ في معدلات الجريمة بحلول منتصف عام ٢٠٠٦ إلى تحسين تبادل المعلومات بشأن المسائل الأمنية وأنشطة مكافحة الجريمة، بما في ذلك بين وكالات إنفاذ القانون التابعة للجانبين. بيد أنه بعد التطورات التي شهدتها وادي كودوري، أدت الاتهامات المتبادلة والخطاب المتشدد إلى تقويض الاجتماعات الرباعية والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون. وتوقف عمل آلية العمل هذه تقريبا بسبب أثر المناخ السياسي الذي ساد بعد ٢٥ تموز/يوليه غير أنه ظهرت بوادر تبشر بعودتها إلى الأوضاع الطبيعية عند نهاية الفترة المشمولة بهذا التقرير.

قطاع غالي

١٩ - اتسم الوضع الأمني العام في قطاع غالي بالتوتر. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدر تقريران بوقوع انتهاكين لاتفاق موسكو في منطقة غالي (انظر الفقرة ٧ أعلاه): وقع أولهما يوم ٣٠ تموز/يوليه، عندما قام أفراد تابعون لوكالة إنفاذ القانون الأبخازية بحكم الواقع، بمنع دورية تابعة للبعثة من حرية الحركة عند أكارمارا في المنطقة الأمنية. ووقع الانتهاك الثاني في ٢٧ آب/أغسطس، عندما وقعت حادثة مشاهمة في موقع مراقبة أبخازي في منطقة الحد من الأسلحة. ولكن الأنشطة المتزايدة الأخرى مثل نشر الأفراد التابعين لكتيبة المشاة المتحركة لمقاطعة أوتشامتشيرا. لاستعادة ودعم خطوط الدفاع على امتداد قناة غالي، لم تنتهك اتفاق موسكو لعام ١٩٩٤، أو البروتوكولات اللاحقة ذات الصلة، حيث أنها

وقعت خارج المنطقة الأمنية. وعلى الرغم من المستوى المنخفض نسبياً للأنشطة الإجرامية، يتم التحقيق في بعض الحوادث التي تبعث على القلق، بما في ذلك حادثة إطلاق النار التي وقعت في ١٧ آب/أغسطس ضد مركبات مصفحة تابعة لدورية للبعثة بالقرب من قرية ناباكيفي، في المنطقة السفلى من مقاطعة غالي، لم يصب فيها أي من الأفراد التابعين للبعثة. وفي حادثة أخرى، وقعت يوم ٨ آب/أغسطس بالقرب من قرية ريبو استيري، قُتل ثلاثة أشخاص أثناء محاولة اختطاف. وسُجلت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ٤ حوادث قتل، و ١٣ حادثة إطلاق نار، و ٥ حوادث سطو.

قطاع زوغديدي

٢٠ - كان قطاع زوغديدي مسرحاً رئيسياً للأنشطة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، باعتباره منطقة عبور للمركبات العسكرية والطائرات الجورجية، في طريقها إلى منطقة وادي كودوري العليا، خلال منطقة زوغديدي الأمنية (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). وسُجلت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ثلاث حوادث إطلاق نار، وثلاث حوادث سطو، وعملياتان لمكافحة التهريب.

الفريق المشترك لتقصي الحقائق

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الفريق المشترك لتقصي الحقائق الذي يضم ممثلين عن الجانبين، والبعثة، وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بالتحقيق في ست قضايا، وإغلاقها، من بينها أربع قضايا قتل منفصلة وقعت في مقاطعة غالي في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ولدى الفريق حالياً ثلاث قضايا قيد التحقيق، من بينها حادثة إطلاق النار ضد المركبات المصفحة التابعة لدورية من دوريات البعثة (انظر الفقرة ١٩ أعلاه)، وحادثتين أخريين في انتظار الإغلاق.

رابعاً - المسائل المتعلقة بالشرطة

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل عنصر الشرطة التابع للبعثة عمله على جانب زوغديدي فقط من خط وقف إطلاق النار، إذ واصل الجانب الأبخازي معارضته لنشر قوة الشرطة التابعة للبعثة في مقاطعة غالي. وقام عنصر الشرطة بتنظيم دورات تدريبية في مجال إدارة مسرح الجريمة والوعي بحقوق الإنسان، وذلك للمرة الأولى بالتعاون مع مدربي الشرطة المحليين الذين أتموا دورة لتدريب المتدربين في إستونيا (انظر S/2006/435، الفقرة ١٦). وواصلت البعثة تنفيذ مذكرة المبادئ المتعلقة بمنع الجريمة، التي أُنجزت بالاشتراك مع قوة شرطة ساميغريلو - زيمو سفابيتي والإدارة المحلية. كما فرغت البعثة من إنتاج فيلم وثائقي

يستهدف السلطات والسكان المحليين، والأوساط الدبلوماسية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، بشأن ولاية عنصر الشرطة التابع للبعثة والإنجازات التي حققها حتى الآن، وسيكون متاحا باللغات الجورجية والروسية والانكليزية. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، سافرت ثلاث ضابطات من قوة الشرطة الإقليمية لزوغديدي إلى كندا للمشاركة في المؤتمر التدريبي السنوي الرابع والأربعين لرابطة الشرطة النسائية الدولية. وقامت حكومة فنلندا بتمويل مشاركتهن، وسهلت البعثة ذلك.

خامسا - التعاون مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٢٣ - استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إجراء اتصالات منتظمة بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، من خلال تبادل المعلومات وزيارات الاتصال على جميع المستويات، والاجتماعات الرباعية الأسبوعية. وقامت أيضا قوة حفظ السلام التابعة للرابطة، والبعثة بعملية تدريب مشتركة في مجالي الإنقاذ والطوارئ في غالي. وشمل التعاون مع قوة حفظ السلام التابعة للرابطة الاستجابة العاجلة لطلب تقدمت به البعثة لعملية إجلاء طبي بواسطة الهليكوبتر لمراقبين عسكريين تابعين للبعثة من منطقة وادي كودوري السفلى، ولحادثة إطلاق نار ضد دورية تابعة للبعثة (انظر الفقرة ١٩ أعلاه). وفضلا عن ذلك، قدمت قوة حفظ السلام التابعة للرابطة مساعدة كبيرة لمراكز المراقبة المؤقتة التابعة للبعثة (انظر الفقرتين ٧ و ١٥ أعلاه)، كما قامت بعمليات لإزالة الألغام وتعطيل أجهزة متفجرة مرتجلة في منطقة الصراع.

سادسا - حقوق الإنسان والحالة الإنسانية

٢٤ - واصل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رصد حالة حقوق الإنسان واتخاذ تدابير لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، ومعالجتها. وواصل المكتب تطوير جهوده في مجال التوعية بحقوق الإنسان وتقديم مساعدات تقنية لتعزيز القدرات المحلية على حماية حقوق الإنسان. وتابع الحالات الفردية في مجالي استيفاء الإجراءات القانونية والحق في المحاكمة العادلة؛ والإفلات من العقاب، والاحتجاز التعسفي، وإساءة معاملة المحتجزين؛ وحرية التنقل؛ والعمل القسري؛ والتجنيد الإجباري التعسفي؛ وحالات الطرد التعسفي؛ وانتهاكات حقوق الملكية. وواصل المكتب القيام بزيارات منتظمة لمرافق الاحتجاز، وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية إلى السكان المحليين ورصد المحاكمات. وفضلا عن ذلك، استطاع المكتب، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، إنجاز ثمانية مشاريع بتمويل من الحكومة السويسرية، بما في ذلك توفير خط هاتفي للمحتجزين، وتقديم معونة قانونية مجانية

للفئات الضعيفة، وإقامة شبكة لمراكز معلومات في مجال حقوق الإنسان للنساء والأطفال، والقيام بحملة توعية بشأن العنف المتزلي. وساعد مشروع آخر، ممول من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على لم شمل أفراد الأسر الجورجية الأبخازية المختلطة الذين فصل بينهم الصراع. ولم يوافق الجانب الأبخازي بعد على افتتاح مكتب فرعي لحقوق الإنسان تابع للبعثة في بلدة غالي، الذي يمكن أن يعزز قدرة البعثة على حماية حقوق الإنسان للسكان المحليين، بما في ذلك العائدين، في منطقة الصراع.

٢٥ - وتنفيذا لمرسوم برلماني بحكم الواقع اعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٦، رفضت المحاكم الأبخازية مطالبات جديدة قدمها الملاك الذين هجروا ممتلكاتهم منذ عام ١٩٩٢، بسبب التشريد القسري الناجم عن الصراع المسلح والعنف. وقضت المحاكم بعدم قبول هذه المطالبات وأوقفت سير الإجراءات التي كان يجري اتخاذها، إثر صدور أحكام لصالح إعادة الممتلكات. ومن شأن هذه الممارسة التمييزية أن تعوق عودة المشردين وإعادة اندماجهم.

٢٦ - وشرعت البعثة في التحضير لإصلاح المستشفيات في أوتشامتشيرا وتكفارتشيلي، ومستشفى مرض السل في زوغديدي، ووحدة معالجة مياه المجاري في مدينة زوغديدي، التي سيتم تنفيذها من خلال الصندوق الاستئماني للمشاريع ذات الأثر السريع. وسيتم القيام بهذا العمل قبل الشروع المتوقع في أوائل السنة القادمة في المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الذي تموله المفوضية الأوروبية، والذي سيشمل أيضا إصلاح المدارس في منطقة الصراع وتشديد مركز شرطة ليا في مقاطعة زوغديدي.

٢٧ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية تقديم المساعدة للفئات الضعيفة المتضررة من جراء الصراع على الجانب الأبخازي من خط وقف إطلاق النار. وتابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجه المتكامل للإنعاش القائم على أساس المناطق؛ وتم تشكيل حوالي ٤٠ مجموعة وتلقت مدخلات في إطار عنصر إدراج الدخل الزراعي. وأنشئ مشروع زراعي للشباب في ثمان مدارس في مقاطعة زوغديدي، وتوسع مدارس في أبخازيا، جورجيا وتواصل تنفيذ ثلاثة مشاريع لإصلاح مرافق المياه للمناطق الحضرية في غالي، وأوتشامتشيرا، وتكفارتشيلي. وتقوم المفوضية الأوروبية وحكومة النرويج بتمويل أنشطة البرنامج الإنمائي.

٢٨ - وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعملية لتقييم الاحتياجات قائمة على أساس المشاركة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، وواصلت أنشطتها المشتركة لإصلاح المدارس وإدراج الدخل، بالتعاون مع مجلس اللاجئين الدانركي ومجلس اللاجئين النرويجي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وأنشأ صندوق الأمم المتحدة للمرأة شبكة

معلومات للدعوة إلى إدماج احتياجات المرأة في عمليتي الإعمار والتنمية الجاريتين. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة برنامجها الموسع للتحصين وزودت مستشفيات المقاطعات والمراكز الطبية الريفية بالمعدات واللوازم الطبية. كما وفرت مواد إعلامية عن أنفلونزا الطيور للنظم التعليمية، وشرعت في مبادرة لإمداد المدارس والمرافق الطبية بمياه الشرب المأمونة. وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعدات غذائية لـ ٧٠ مريضاً في مستشفى غولريشي للسبل، كجزء من اتفاق مع منظمة أطباء بلا حدود، وأعد للمرحلة الثانية من برنامج للتغذية المدرسية.

٢٩ - وواصلت منظمة هالوترست أنشطة تطهير آخر حقول للألغام في مقاطعة أوتشامتشيرا. ويتوقع أن يتم الإعلان عن خلو المنطقة من الألغام بنهاية عام ٢٠٠٦، ويعمل معظم القائمين بإزالة الألغام التابعين لمنظمة هالوترست حالياً في مقاطعة سوخومي، وعلى امتداد نهر غومستا الأعلى، وذلك بأفراد أعيد نشرهم من العمليات التي كانت جارية في منطقة وادي كودوري السفلى بسبب الأحداث الأخيرة.

٣٠ - وواصل مجلس اللاجئين الدانمركي القيام بأنشطة توليد الدخل وقدم رؤوس الأموال الابتدائية للمؤسسات التجارية المجتمعية وقام بإصلاح أماكن الإيواء لحالات الطوارئ. وقام مجلس اللاجئين النرويجي بإصلاح مدرستين وواصل برنامجه للمياه والمرافق الصحية لست مدارس أخرى. وواصلت منظمة إنقاذ الطفولة برنامجها التدريبي المتعلق بتوعية مقدمي الخدمات الصحية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما شرعت في تجديد مركز سوخومي للإيدز. وستقوم بتنفيذ عنصر التدريب الصحي التابع للبرنامج الإنمائي الذي تموله المفوضية الأوروبية. وقامت منظمة الرؤية العالمية بتوزيع اللوازم الطبية على المرافق الصحية، كما واصلت تقديم الدعم لـ ٦٧ طفلاً من غير المسجلين في المدارس، في أوتشامتشيرا، ووسعت نطاق أنشطتها لتقديم الائتمانات الصغيرة في مقاطعتي غالي وسوخومي، وواصلت أنشطتها التثقيفية في مجالي الأعمال التجارية والإدارة للجامعة المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، ومسؤولي المقاطعات. وواصلت منظمة الأولوية الملحة أنشطتها في مجال إدراج الدخل الزراعي، بما في ذلك من خلال توزيع مبيدات الآفات، والمجموعات الزراعية، بالإضافة إلى جهود إصلاح المرافق السكنية الجماعية والفردية، بالتنسيق مع منظمة أطباء بلا حدود ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

سابعاً - مسائل الدعم

٣١ - استمرت البعثة في القيام بحملتها للتوعية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما واصلت تنفيذ تدابير وقائية وسياسات متعلقة بعدم التسامح مطلقاً إزاء

الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي. ولم يجر الإبلاغ عن أية ادعاءات بوقوع استغلال جنسي أو إيذاء جنسي أو تحرش جنسي، أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبدأت البعثة الآن في الاضطلاع ببرنامج لتوعية السكان المحليين من خلال توزيع ملصقات على المجتمعات المحلية، ونشر إعلانات في وسائل الإعلام المحلية الإلكترونية والمطبوعة. كما واصلت البعثة عمليات إصلاح الهياكل الأساسية للطرق الرئيسية التي يستخدمها المراقبون العسكريون للقيام بدوريات في منطقة الصراع، بما في ذلك جزء من الطريق الرئيسي الذي يربط بين سوخومي وغالي.

ثامنا - الجوانب المالية

٣٢ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٣/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مبلغاً قدره ٣٤,٨ مليون دولار لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، فإن تكلفة مواصلة البعثة ستقتصر على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٣٣ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٣,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢٦٥ ١ مليون دولار.

٣٤ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان مجموع المبالغ المستحقة لتغطية تكاليف المعدات ٣٦٢ ١٤٢ دولاراً. ونظراً للوضع المالي الهش للبعثة، تم تعليق سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ولا تزال مدرجة في المتأخرات.

تاسعا - ملاحظات

٣٥ - بعد تزايد التوقعات باكتساب عملية التفاوض لزخم جديد إثر استئناف أعمال مجلس التنسيق وتبادل المقترحات بين الجانبين، استجد وضع مشوب بالتوتر بين الجانبين الجورجي والأبخازي، مرده، على وجه الخصوص، إلى العملية الجورجية الخاصة التي تم القيام بها في منطقة وادي كودوري العليا. وقد أثار الجانب الأبخازي تساؤلات حول جدوى محاولة التوصل إلى اتفاقات أخرى في إطار عملية التسوية، مستشهداً بقيام حكومة جورجيا بإدخال قوات عسكرية إلى وادي كودوري، بالرغم من التزامها، بموجب اتفاق موسكو لسنة ١٩٩٤، بسحبها. وتصر السلطات الأبخازية، القائمة بحكم الواقع، على إيجاد حل للوضع في منطقة وادي كودوري العليا، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لاستئناف الحوار.

واعترضت الحكومة الجورجية، من جانبها، على آليات عملية التسوية مع السلطات القائمة، بحكم الواقع، في كل من أبخازيا، جورجيا، ومنطقة تسكينفالي/أوسيتيا الجنوبية. ويتمثل تقييمها للموقف في أن ما يسمى بالوضع الراهن تترتب عليه آثار ضارة بصورة متزايدة بالنسبة للمصالح الحيوية والملحة لجورجيا في استعادة سلامتها الإقليمية، فضلا عن تنمية البلد ككل. وفي هذا الصدد، ترى حكومة جورجيا أن الآليات الحالية غير فعالة، وأن الوضع يدعو بشكل ملح إلى إعادة هيكلة عملية التسوية حول مبدئين أساسيين، هما إجراء حوار مباشر بين الجانبين وزيادة المشاركة الدولية.

٣٦ - وتعلق تلك المسائل ببعض الجوانب الأساسية لعملية التسوية. وثمة خطر في أن يصبح الوضع المتوتر بالفعل بين الجانبين الجورجي والأبخازي أكثر تقلبا. ولذا، فإن ممارسة جميع الأطراف لضبط النفس والتقيّد بالتزاماتها بشكل صارم، بموجب اتفاق موسكو لوقف إطلاق النار والفصل بين القوات، بالإضافة إلى الوثائق الأخرى ذات الصلة التي وقّعها الطرفان، تعد مسألة بالغة الأهمية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. واستنادا إلى الخبرة المستفادة من الأحداث التي وقعت مؤخرا في وادي كودوري، ثمة عدة مسائل ذات أهمية خاصة تتمثل في (أ) التزام الجانبين بتقديم إخطار مسبق مع مراعاة الشفافية التامة فيما يتعلق بتحريك قطع المعدات العسكرية والأفراد المسلحين المسموح لهم بذلك. بموجب اتفاق موسكو؛ (ب) الحفاظ على قنوات مفتوحة للاتصال والحوار؛ (ج) الاتفاق على طرائق لرصد وادي كودوري.

٣٧ - وتبرز التطورات الأخيرة في منطقة الصراع بين جورجيا وأبخازيا، وفي منطقة تسكينفالي/أوسيتيا الجنوبية، الأخطار التي يتواصل ظهورها من ما يُدعى بالصراعات الجمدة في جورجيا. ولا شك في أنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى حل عن طريق التفاوض للصراع الجورجي الأبخازي في الوقت الحاضر، إذ أن مواقف الجانبين قد ازدادت تباعدا على مدى السنين بشأن مسألة المركز السياسي. بيد أنه لا يوجد بديل للحوار؛ إذ أن التهديد باستخدام القوة لن يؤدي إلا إلى تعميق حالة انعدام الثقة القائمة حاليا؛ وسيمثل استئناف العنف أسوأ النتائج المحتملة للمجتمعات المحلية المعنية، ولا استقرار المنطقة وما وراءها. وإنني على ثقة من أن مجلس الأمن، وفريق أصدقاء الأمين العام، اللذين يظل دورهما عظيم القيمة، والمجتمع الدولي بصفة عامة، سيجدون في النكسات التي شهدتها الأشهر الثلاثة الماضية سببا لتوحيد جهودهم لدعم عملية دينامية تستطيع إحياء روح الأمل على جانبي خط وقف إطلاق النار، بما في ذلك بين المشردين داخليا، بأن حلا عادلا ودائما يمكن تحقيقه من خلال الوسائل السلمية.

٣٨ - ومرة أخرى، أبرزت التطورات التي وقعت أثناء المرحلة المشمولة بالتقرير أن وجود البعثة يظل أمراً أساسياً للحفاظ على الاستقرار في منطقة الصراع، وتشجيع التعاون العملي بين الجانبين، وتسهيل إحراز تقدم تجاه التوصل إلى تسوية سلمية للصراع عن طريق التفاوض. ولذا، فلن أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٣٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لممثلي الخاصة السابقة، هايدي تاغليافيني، على قيادتها للبعثة، وجهودها النشطة، والتزامها الدؤوب من أجل إيجاد تسوية سلمية. وأود أيضاً أن أرحب بممثلي الجديد، جان أرنو، وأن أعرب عن امتناني له وللجميع موظفي البعثة على ما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل في ظل بيئة صعبة.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين وبأفراد الشرطة (حتى
٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١١
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	١٠
بنغلاديش	٧
بولندا	٥
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٨
الدانمرك	٥
رومانيا	٢
السويد	٣
سويسرا	٤
فرنسا	٣
كرواتيا	١
مصر	٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦
النمسا	٢
هنغاريا	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليونان	٥
المجموع	١٢١

(أ) بمن فيهم كبير المراقبين العسكريين.

أفراد الشرطة التابعون للأمم المتحدة	البلد
٢	الاتحاد الروسي
٤	ألمانيا
٢	بولندا
٣	سويسرا
١	غانا
١٢	المجموع

